المعارك في ايران ، لمصلحة من

من اجل قطع الطريق على الثورة المضادة:

الحكم الذاتي للاكراد ضمن ايران موحدة

والتحالفات مع القوى العلمانية واليسارية في جبهة وطنية

اشتدت حمى المعارك الدامية في المقاطعات حيث تعيش الاقلية الكردية ، ومع تصاعد حدة الصدام ، برز الدور المتعاظم الذي سيلعبه الجيش الايراني في ظل حكم السلطة الدينية ، وبدا مدى التدهور الشديد للاوضاع في ايران . وصدرت عن واشنطن اشارات موجهة لطهران ، بدت فيها ضمنا ، مستعدة لولوج أول نافذة مهما كانت ضيقة ، تفتحها لها طهران في ظروفها العصيبة الحالية . وربما هذه الاشارات الصادرة عن واشنطن تكمن وحدها لتبيان الجهة صاحبة المصلحة في استمرار هذا المسار الجاري لاحداث ايران ، وهي بالتأكيد ليست بريئة الايدي مما يجري هناك ، وان كان ثمة نهج داخل السلطة غارق في رجعيته وتعصبه وشوفينيته يسهم في فتح مثل هذه النوافذ المأمولة لواشنطن وللغرب الراسمالي ككل .

لقد تحقق التخوف الذي نشأ قبل فترة ، على سلامة ثورة الشعب الايراني المناهضة للديكتاتورية وللامبريالية وللصهيونية . فقد بدأت لغة القوة تطغى على كل صوت آخر . وأعاد سفك الدماء رفع الحواجز بين الشعب الايراني والاقليات العرقية في البلاد . كذلك بدأت تتجمع سحب القمع في اجواء طهران وغيرها من المدن الايرانية ، حيث بدأت تكبر موجة كبت المعارضة العلمانية الديمقراطية واليسارية وخنق اصواتها .

لقد تعقد الوضع تدهورا خطيرا بين الاكراد والقوات الحكومية اثر تأكيد السلطة الدينية انها مصممة على استخدام القوة لمواجهة « الوضع الدقيق » في البلاد ، واقدامها على اعدام دفعة اخرى من الاكراد ، شملت ٢٠ من اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني في مدينة باوة ، التي كانت واحدة من مناطق الاحداث الدامية التي انفجرت مؤخرا .

وكانت الاحداث الدامية قد تصاعدت في مقاطعات كردستان وأذربيجان الغربية وكرمنشاه حيث تنتشر الاقلية الكردية . وقد اشترك مع قوات الجيش والحرس الثوري الاسلامي ، سلاح الجو الايراني في ضرب مواقع المقاتلين الاكراد . وبدا أن ثمة منافسة بين الطرفين على اعلان قتل اكبر عدد ممكن من خصومه . فبينما كانت الحكومة تعلن يوميا عن قتل اكراد كان الناطق الكردي يعلن ان المقاتلين سيقتلون خارسا ثوربا مقابل اعدام كل كردي . وقد ارسلت السلطة تعزيزات للجيش الايراني هناك خلال الاسبوع فيما بدا أن الوضع يسير نحو المزيد من التدهور . وقد لجأ الجيش الايراني الى ممارسات قمعية شديدة في المدن التي كان يستعيدها من سيطرة الاكراد ، وقد اعتقل المئات منهم اضافة الى ضحايا المعارك العسكرية من قتلى وجرحى .

وبينما كان آية الله صادق خلخالي المعروف بمواقفه المناهضة للاقليات العرقية في ايران ، يحكم على افراد من الحزب الديمقراطي الكردستاني بالاعدام ، وبتهمة « الفساد ومحاربة الله والشعب » كانت السلطة الدينية تكرر هجومها على الاكراد « المخربين والمحرضين والمتآمرين » ، وتدعو الاكراد الى اعتقال زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وتسليمهم الى السلطات . والذين كانت هذه السلطة قد اتهمتهم بالاتصال بالنظام البائد والعمل لحساب الخارج ، اضافة الى مناهضة الثورة والعمل من أجل الانفصال ...

لقد استمرت الاحداث الدامية في الاقاليم الكردية طوال ١٥ يوما قبل ان يتم اتفاق وقف اطلاق النار بعد اجتماع عقد بين الامام آية الله الطالقاني ووفد كردي يضم رئيس واعضاء المجلس الاسلامي في مهاباد . ومع ذلك فان القوات الحكومية والحرس الثوري من جهة ، والاكراد من جهة أخرى، يواصلان استعداداتهما العسكرية ترقبا لمجابهة في حال فشل المفاوضات ، واستمرار السلطة الدينية على موقفها من مطلب الاكراد بالحكم الذاتي .

وفيما كان الجيش « يعالج » الوضع في الاقاليم الاكراد ويعزز مكانته ويتلقى تهنئة رئيس الحكومة بازركان وقوله فيه « ان الجيش هو الدرع الحصين للثورة ... » ، كانت قوات السلطة الدينية تواصل حملاتها لاحكام سيطرتها في الداخل ، بالتصدي للقوى العلمانية الديمقراطية واليسارية التي باتت تشكل عمليا حركة المعارضة داخل ايران ، والوقوف بالتالي على طريق الصدام مع هذه القوى .

لقد بدأت الحملة ضد هذه القوى عندما اعلن الامام آية الله الخميني نفسه قائدا اعلى للقوات المسلحة واصدر الاوامر للجيش بقمع التحرك الكردي واستئصاله . ففي نفس الوقت شن الخميني اعنف هجوم حتى الان ، على الاحزاب والتنظيمات المعارضة وعلى الصحافة . وبدأت من ثم حملة اغلاق المزيد من الصحف والمجلات ورافقتها دعوة « المدنيين » الى تسليم أسلحتهم . والجدير بالذكر ان الحملة ضد القوى اليسارية كانت قد بدأت بوادرها الاولى ، بعمليات الاعتداء بالحجارة وبالسلاسل الحديدية على العناصر المتواجدة في مقرات معروفة لليساريين . وكانت تلك الزمر المعتدية تنتمي الى تنظيم جديد اسمه « حركة التوحيد » يتزعمه آية الله الخلخالي ، رئيس المحاكم الثورية والمعروف بتطرفه اليميني .

لكن الحملة راحت تتسع عندما قامت مجموعات من مؤيدي السلطة الدينية بمهاجمة المتظاهرين احتجاجا على اغلاق صحيفة « ايانديجان » ، واعتقال ١٣ محررا فيها . ومن بعد تلك الحادثة في ١٢ آب المنصرم ، تحولت هذه المجموعات نحو القوى اليسارية . فهاجمت المقر القيادي لمنظمة « فدائيي الشعب الايراني » الماركسية ، ومقر الحزب الشيوعي « توده » ، ومجموعات يسارية اخرى في جامعة طهران . وكانت هذه الجماعات تهتف خلال اعتداءاتها : « الموت للشيوعيين الملحدين ... » . وقد احرقت كل ما وجدته من كتب ومطبوعات وملصقات في تلك المقرات ، كما نهبت المكتبات واتلفت محتوياتها . وتوجه هؤلاء من ثم ، الى مقر « مجاهدي الشعب الايراني » التقدمية . والمعروف ان هذه المنظمة بتوجهها الاسلامي ، تجد برنامجا اشتراكيا ، وتتمسك باصرار بحق كل الذين قاتلوا لاسقاط الشاه ، في التعبير الحر عن آرائهم ، بما في ذلك الماركسيين . والمعروف أيضا ان مناضلي منظمة « مجاهدي الشعب » ومنظمة « فدائيي الشعب » ، لعبوا دورا حاسما في فرض تراجع جيش الشاه عن شوارع طهران ، في ١١ شباط الماضي ، وقد استعملوا يومها سلاحهم وتكتيكات حرب العصابات المدنية لشل قوات الشاه المدرعة والاستيلاء على عدد من الدبابات والمصفحات ، وتحقيق الانهيار النهائي لقوات الحكم الشاهنشاهي البائد .

من بعد موجة الاعتداءات تلك تحركت السلطة ، فاقدمت في الاسبوع الماضي على اغلاق مقر حزب « توده » الشيوعي ، وامر المدعي العام آية الله قمي باغلاق صحيفتين يصدرهما الحزب ، واصدر اوامره باغلاق ٢٦ صحيفة محلية بحجة انها « استفزت الجمهورية الاسلامية وهاجمتها واتخذت مواقف مؤيدة للمسؤولين عن الاضطرابات في كردستان ، واساءت استعمال الحرية التي منحتها اياها الحكومة الاسلامية » . كما اعلن بان السلطة ستنزع السلاح « من كل المنظمات السياسية ، ولن يبقى سلاح الا بيد الجيش والحرس الثوري واللجان الثورية واعضاء وحرس المجلس الثوري ». وتلقت منظمة « مجاهدي الشعب » اول انذار من هذا القبيل ، عندما امرها المدعي العام باخلاء كل مراكزها في طهران وتسليم كل الاسلحة والذخائر التي في حوزتها . هذا ، بينما صدرت مذكرتا توقيف بحق زعيم الجبهة الوطنية الديمقراطية السيد هداية الله متين دفتري ، وبحق رئيس تحرير صحيفة « بيغام امروز » اليسارية ، السيد رضا مرزبان .

ان هذه الحملة قد وضعت السلطة الدينية الايرانية على طريق الصدام ليس فقط مع قوى المعارضة العلمانية ، الديمقراطية واليسارية ، بل مع تلك القوى التي ساهمت في النضال ودفعت ضريبة الدم لاسقاط نظام حكم الشاه الديكتاتوري. لقد استبعدت السلطة الدينية هذه القوى عن المشاركة في الحكم ، كما امتنعت عن اعطاء اي وزن لآرائها في المسائل الاساسية والملحة التي تواجه ايران اليوم. وقد خطت السلطة الدينية باجراءاتها القمعية الاخيرة ، خطوة نحو انتزاع حرية هذه القوى في التواجد وفي التعبير عن آرائها ومواقفها ، باغلاق صحف ومقرات واصدار مذكرات اعتقال ، وارفقت اجراءاتها بالصاق شتى التهم بهذه القوى وصلت الى حد الاتهام بالعمالة .

ان معالجة التحرك الكردي باطلاق يد المؤسسة العسكرية لقمعه ، والرد على قوى المعارضة رفيقة السلاح في الثورة على نظام الشاه ، بقوة القمع ، شكل نذيرا خطيرا على سلامة ثورة الشعب الايراني. فاستعداء اقلية لانها تطالب برفع المظالم عنها وبحقها في الحكم الذاتي ونبذ الانفصال ، واستعداء اجزاء اساسية من رفقة النضال ضد الحكم الطغياني البائد لا ينبي جدران الامن لا للسلطة الدينية الحاكمة ولا للثورة ، بل انه يسقط عنهما دروع امن اساسية ، ويجعل السلطة اكثر عرضة لتآمر الثورة المضادة . والخطوة الاولى نحو ضمان امن الثورة للحفاظ عليها هي في اعتراف السلطة الدينية بهذه القوى التي دفعتها دفعا من رفقة الدرب الى صف المعارضة ، والاعتراف بالضرورة الملحة لانشاء الجبهة الوطنية العريضة المناهضة للديكتاتورية والامبريالية والصهيونية ، والتي تضم كافة القوى العلمانية، الديمقراطية واليسارية اضافة الى القوى الدينية التقدمية ، وتطهير صفوف السلطة من العناصر الرجعية التي تمهد بممارساتها لنشاطات الثورة المضادة ، المتأهبة للانقضاض على ايران في ظروف « ملائمة » . وليس ادل على هذا التأهب للانقضاض او للاحتواء سوى ما صدر عن وزارة الخارجية الاميركية ، وتلقفه الاعلام الغربي ، عن ثمة محادثات اميركية ايرانية لاستيراد عتاد حربي اميركي في ضوء الاضطرابات في الاقاليم الكردية ، وعن نفي بعض النبأ وتأكيد بعضه وتحويره ، بهدف جس النبض والتشويش واثارة الشكوك . فمسار الاحداث في ايران ان على صعيد موقف السلطة من تحرك الاقليات ، او على صعيد موقفها من المعارضة الوطنية والتقدمية هو المسار الاكثر ملاءمة للولايات المتحدة ، العدو الاول للشعب الايراني وثورته . فاستمرار هذا المسار من شأنه تعزيق الجبهة الداخلية ، واستنزافها واضعافها الى الدرجة التي تصبح فيها قابلة للاحتواء ومن ثم الانقضاض ، بينما الخيارات المتوفرة لقطع الطريق على نشاط قوى الثورة المضادة لفتح ممرات لها الى قلب ايران ، واضحة بجلاء لا لبس فيه .

■

تركيا

اجاويد يواجه تحرك اكراد تركيا؟

ارسل رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد وزير داخليته الى شرقي تركيا للتحقيق في التقارير الواردة من هناك عن اضطرابات في الاقاليم التي تتوزع فيها الاقلية الكردية في تركيا . وكانت التقارير التي تتحدث عن « حركة انفصالية » كردية قد وردت في الوقت الذي تتصاعد فيه الاشتباكات بين القوات الحكومية الايرانية وبين الاكراد في غربي ايران المجاورة .

وفي هذا الوقت ، كان اليمين الرجعي التركي يستغل هذه الاحداث ليصعد حملته ضد حكومة اجاويد ، وذلك باتهامها من خلال رئيس الوزراء السابق سليمان ديميريل ، (حزب العدالة) ، ب « التهاون مع الاكراد » لان اجاويد بحاجة الى دعم النواب الاكراد للمحافظة على الاغلبية البرلمانية الضئيلة التي يتمتع بها .. (!)

ولكن تجدر الاشارة هنا الى ان وزير الاشغال العامة سيرابتين السيه ، وهو كردي ، قد توجه الى شرقي تركيا ، وتحديدا ، الى بلدة كان قد قتل فيها شرطي في الفترة الاخيرة . وقد ابلغ الصحافة التركية من هناك، أن المئات من الاشخاص من بينهم نساء وأولاد، معتقلون ويتعرضون للتعذيب في كيزيل توبراك ، منذ حادثة الشرطي . وقد هدد السيد السيه بالاستقالة من الحكومة اذا لم يتخذ رئيس الحكومة اجاويد اية خطوة لوضع حد للامر ..

والمعروف ان في تركيا ما بين ٥ ملايين الى ٨ ملايين كردي من اصل ٤٣ مليون نسمة ، عدد سكان تركيا . وتذكر معلومات استخبارية ان هناك ما بين ١٠ الى ١٥ حركة سرية كردية ذات نزعة انفصالية بدرجة او باخرى ، في شرقي تركيا ، وان هذه الحركات ذات اتجاه ماركسي . والجدير بالذكر ان الحكومة التركية كانت قد اخضعت معظم الاقاليم الكردية للاحكام العرفية منذ اربعة اشهر . اذ من بين الاقاليم الـ ١٩ الخاضعة للحكم العرفي فان ١٦ اقليما يشكل فيها الاكراد الاكثرية الساحقة . ولا شك ان الاحداث في كردستان الايرانية ستؤثر الى حد بعيد ، على اكراد تركيا وتحفزهم على معاودة التحرك للمطالبة بحقوقهم كاقلية مضطهدة في البلاد .